الأمم المتحدة

HSP/EB.2023/14

Distr.: General
19 September 2023

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثالثة لعام 2023

نيروبي، 28 و30 آذار/مارس 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المديرة التنفيذية عن تحليل العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الدول الأعضاء للخطة الحضرية الجديدة

العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الدول الأعضاء للخطة الحضرية الجديدة

تقرير المديرة التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- أُعد هذا التقرير عملا بالمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الأولى لعام 2023 (HSP/EB.2023/7)، والتي طلب فيها المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً يحلل العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتي تواجهها الدول الأعضاء، من أجل تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة لعام 2023.

2- ولقد ثبت الآن أن العالم متأخر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد، فإن أكثر من نصف المؤشرات التي جرى تقييمها في *التقرير التوليفي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023: إنقاذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة من أجل كوكب حضري قادر على الصمود*، الذي قدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك في تموز/يوليه 2023، هي حالياً ''بعيدة عن الهدف''، ويتضمن التقرير دعوات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الهدف 11[(1)]. وفي الوقت نفسه، هناك مؤشرات على وجود ثغرات في المشاركة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والقدرة على ذلك، ولا سيما في المناطق السريعة التحضر. وينعكس ذلك في انخفاض مستوى الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء بشأن الخطة الحضرية الجديدة، مما يُصعب إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز على الصعيد العالمي.

* HSP/EB.2023/10.

(1) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، *التقرير التجميعي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023: إنقاذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة من أجل كوكب حضري قادر على الصمود* (نيروبي، 2023).

3- واستجابة لهذه المسائل وبناء على زخم الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في نيسان/أبريل 2022، قرر المجلس التنفيذي في دورته الأولى لعام 2023 (انظر الوثيقة HSP/EB.2023/7) أن يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) تقديم تقرير عن العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الدول الأعضاء للخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك النظر في أي تحديات محتملة تواجه أنشطة الإبلاغ وبناء القدرات والدعوة والتوعية.

ثانياً- إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

4- يتعين على الحكومات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى اتخاذ تدابير محددة لتحقيق رؤية والتزامات الخطة الحضرية الجديدة. ولهذا الغرض، يتعين اتخاذ ثلاث خطوات عامة (انظر الشكل 1). أولاً، ينبغي للسياسات والاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية ودون الوطنية أن تدمج الخطة أو أن تشكل انعكاساً لها. ثانياً، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتسريع التقدم نحو تحقيق رؤية الخطة والتزاماتها التحويلية. ثالثاً، ينبغي رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة والإبلاغ عنها، بما في ذلك بوصف هذا الأمر يمثل وسيلة لتعزيز المزيد من التعميم والتنفيذ في المستقبل. وفي حين أن المراحل الثلاث ضرورية لأي دورة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، فإن النهُج ستختلف اختلافاً كبيراً اعتماداً على الأولويات والقدرات والعمليات الخاصة بكل سياق من سياقات التنمية الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطوات الثلاث لا يستبعد بعضها بعضاً ولا تفرض ترتيباً زمنياً.

الشكل 1 إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة

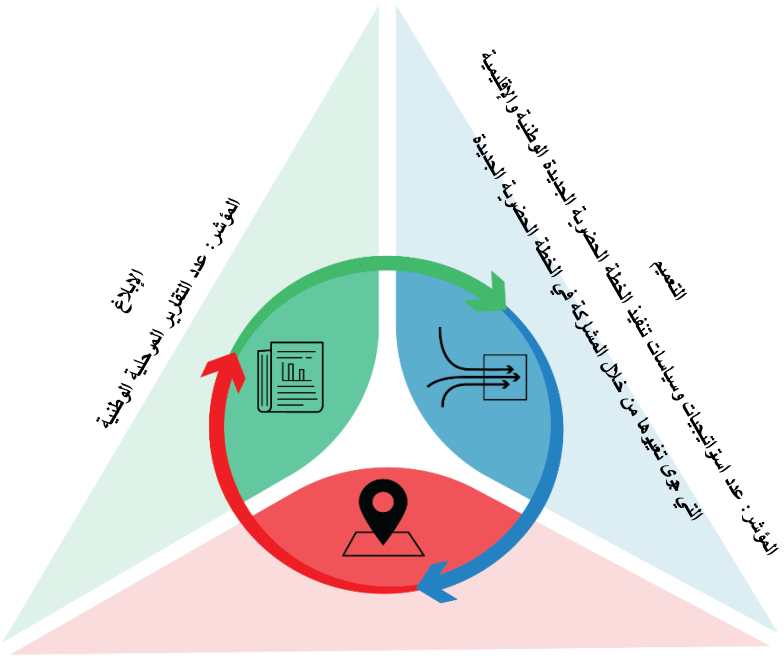

إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة:

دورة متداعمة

تحقيق الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع

المؤشرات: أهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد الحضري

5- وبغض النظر عن طبيعة التنفيذ، فإن الإبلاغ الفعال لتتبع وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أمر أساسي من أجل تعديل استراتيجيات التنفيذ على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني. ويمكن استخدام مؤشرات بسيطة لتتبع التقدم المحرز بشأن الطرق الثلاث لتعزيز تنفيذ الخطة. وفيما يتعلق بتعميم تنفيذ الخطة في عملية صنع السياسات، من الممكن تتبع استراتيجيات تنفيذ الخطة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعدد السياسات التي تغيرت بسبب الانخراط في الخطة. وبغية تتبع التقدم المحرز في تحقيق الخطة على أرض الواقع، أُدمج الآن النظام الموسع لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإطار مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة القائم

بذاته في الإطار العالمي للرصد الحضري لموئل الأمم المتحدة، مما يسهل على جميع البلدان الإبلاغ بسلاسة عن كلا الخطتين العالميتين مع التقليل من إمكانية حدوث ازدواجية في الجهود. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة، فإن عدد التقارير الوطنية عن الخطة يشكل مؤشراً مباشراً. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد رصد الإشارات إلى تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في التقارير المتعلقة بالخطط العالمية الأخرى (مثل الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمحتوى الحضري للمساهمات المحددة وطنيا في اتفاق باريس، وما إلى ذلك).

6- ويستعرض الفرع التالي العقبات الرئيسية التي تعترض دورة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وهي التعميم، وتحقيق النتائج على أرض الواقع، والإبلاغ، استنادا إلى استعراض الأدلة من التقارير الوطنية وكذلك المصادر الإضافية.

ثالثاً- العقبات التي تعترض تعميم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

7- من الخطوات الضرورية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة إدماجُها أو تعميمها في أطر السياسات والتخطيط والتمويل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وشاركت عدة مناطق في جهود لتكييف الخطة الحضرية الجديدة مع سياق إقليمي، بما في ذلك استراتيجيات التنفيذ الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا[2]. كما وضعت بعض البلدان، من بينها كينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد، استراتيجياتها الوطنية الخاصة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة كجزء من تعميم الخطة في سياقاتها الوطنية. وقد بذلت رابطات مهنية مثل المعهد الكندي للمخططين جهودا مماثلة، إذ أنشأ لجنة في عام 2017 لاطلاع المخططين الكنديين على أهداف الخطة من أجل المساعدة في تعزيز تعميمها وتنفيذها. وعلى الرغم من هذه الجهود، هناك أدلة محدودة تشير إلى أن تعميم الخطة الحضرية الجديدة قد تم على نطاق واسع حتى الآن.

8- ويكشف استعراض الأدلة المتاحة عن عدد من القيود الأساسية التي تؤثر على تعميم الخطة الحضرية الجديدة في الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية القائمة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) على الرغم من النطاق الشامل للخطة الحضرية الجديدة، لا يوجد إطار لتحديد أولويات المؤشرات المحددة المتفق عليها للقياس وقت الاعتماد؛

(ب) لا تتضمن الطبيعة الرفيعة المستوى والطموحة للخطة الحضرية الجديدة أهدافا ومؤشرات وخطة رصد مقابلة متفق عليها بالتشاور؛

(ج) يعتبر تحديد الأولويات النسبية للخطط والأطر العالمية الأخرى أكثر إلحاحاً بالنسبة للخطة الحضرية الجديدة في عمليات صنع السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(د) لدى واضعي السياسات على مختلف المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين ثغرات في وعيهم وفهمهم للخطة الحضرية الجديدة ودورها الرئيسي بوصفها عاملا مسرعا لأهداف التنمية المستدامة والخطط العالمية الأخرى؛

(هـ) يوجد تنافس متصور بين الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

(2) Bharat Dahiya and Ashok Das, *New Urban Agenda in Asia-Pacific: Governance for Sustainable and Inclusive Cities*, Advances in 21st Century Human Settlements (Singapore, Springer, 2020); *Regional Action Plan for the Implementation of the New Urban Agenda in Latin America and the Caribbean* (United Nations publication, 2018); Economic Commission for Africa, *A Harmonized Implementation Framework for the New Urban Agenda in Africa* (Addis Ababa, 2020); "The Urban Agenda for the EU", available at www.urbanagenda.urban-initiative.eu/urban-agenda-eu.

(و) أدت التغييرات المتكررة في قيادة ومؤسسات الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية إلى انقطاع السياسات وفقدان الذاكرة المؤسسية، مما أدى إلى تعطيل الجهود الرامية إلى تحديد أولويات الخطة الحضرية الجديدة؛

(ز) تشكل اللغة عقبة أمام التعميم والتنفيذ، إذ أن العديد من الأدوات التي تدعم التنفيذ والرصد والإبلاغ تتطلب إجادة اللغة الإنكليزية.

9- ومع ذلك، فإن المشاركة القوية في الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، كما يتضح من القرارات المعتمدة، فضلا عن الالتزام بالخطة الحضرية الجديدة الذي أعادت تأكيده في وقت سابق 87 دولة عضواً في الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في نيسان/أبريل 2022[3]، الذي نظمه رئيس الجمعية العامة، تشير إلى فهم متزايد لأهمية وإمكانات التحضر المستدام لتحقيق أهداف الخطة العالمية.

رابعاً- العقبات التي تعترض تحقيق التزامات الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع

10- تعتبر معالجة العقبات التي تحول دون تعميم الخطة الحضرية الجديدة أمرا ذا أهمية، ولكن، يتمثل الاختبار الجوهري في تأثير تنفيذ الخطة على الناس والمجتمعات. ويشير *التقرير التوليفي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023* إلى أن العالم خارج المسار الصحيح فيما يخص جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. ويشير ذلك إلى وجود عقبات تعترض تنفيذ الخطة، بالنظر إلى أنها تمثل الإطار التنفيذي الرئيسي للمكون الحضري لأهداف التنمية المستدامة. وقد حدد استعراض مستفيض أجري أثناء إعداد تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/76/639-E/2022/10) (التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2022)، *والتقرير التوليفي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023*، العديد من العقبات الشاملة التي تعترض تحقيق الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع والتي أثبتتها التقارير الوطنية حول الخطة.

11- وبالنسبة للعديد من البلدان، تشكل الثغرات في المواءمة الفعالة للحوكمة المتعددة المستويات، بما يشمل محدودية تكامل السياسات والقدرة المؤسسية المناسبة على جميع المستويات، عقبة كبيرة تعترض تحقيق مبادئ الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، أبلغت ماليزيا عن وجود ثغرات في التنسيق بين الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، في حين تسلط الكاميرون الضوء على التحديات التي تواجه التنسيق بين مختلف الإدارات الوزارية، وبالتالي، ضعف التجانس بين المبادرات. ويؤدي عدم الوضوح بشأن قيادة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإشراف عليها إلى الحد من التكامل الفعال والتنفيذ والرصد والتقييم.

12- وتشكل محدودية فعالية تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية والإقليمية، بما في ذلك عدم كفاية الأطر التنظيمية، عقبة رئيسية أخرى تعترض تحقيق مبادئ الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع. فبينما تصارع كينيا، على سبيل المثال، عدم الانسجام في القوانين التي تحكم المناطق الحضرية، تواجه ملاوي أدوات قانونية وسياسية غير متماسكة. وفي الوقت نفسه، تشير بوتسوانا إلى نقص في الإشراف على التخطيط وتنسيق التخطيط الحضري على مستوى سلطاتها المحلية. وتسلط الخطة الحضرية الإسبانية[4] الضوء على العقبة التي تمثلها الخطط الحضرية غير المرنة التي تُمنح طابعاً رسمياً مفرطاً ويتطلب استعراضها أكثر من أربع سنوات، مع متوسط سنة إلى ثلاث سنوات لمجرد إدخال تعديلات.

13- ويواجه التنفيذ مزيدا من التحديات بسبب عدم كفاية النهج الشاملة والتشاركية للتخطيط والإدارة الحضريين. فعلى سبيل المثال، تفيد نيجيريا بأن حقوق سكان الأحياء الفقيرة في الحيازة تمثل عقبة، بينما تشير ملاوي إلى الشواغل المتعلقة بعدم كفاية الهياكل المؤسسية للمشاركة المجتمعية والمشاركة المواطنة. ويواجه لبنان أوجه عدم المساواة فيما يخص حق المرأة المسلمة في السكن من حيث قوانين الميراث القائمة على نوع الجنس في البلد، والتي

(3) انظر الرابط www.un.org/pga/76/wp-content/uploads/sites/101/2022/06/Final-HLM-on-NUA-PGA-Summary.pdf.

(4) انظر www.aue.gob.es/en/what-spanish-urban-agenda.

هي ناتجة عن ممارسات ومؤسسات إقصائية. وتفيد الخطة الحضرية لإقليم الباسك 2050[5] أن عدم التركيز على واقع حياة المرأة أفرز عمليات تنمية حضرية أدت إلى عدم المساواة بين الجنسين. وخلال منتدى حضري وطني في رواندا حول الخطة الحضرية الجديدة في عام 2019[6]، أُعرب عن شواغل بشأن كون عضوية الهيئات التمثيلية لا تمثل المجتمع بشكل متناسب بعد، وأن النساء والشباب ممثلون تمثيلاً ناقصاً.

14- ويشكل التمويل غير الكافي لتحقيق مبادئ الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع عقبة كبيرة أخرى لها أبعاد مختلفة. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في نيسان/أبريل 2022، أفاد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تمويل الخطة الحضرية الجديدة لا يزال يمثل عقبة رئيسية تعترض معالجة أوجه عدم المساواة الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر رئيس الجمعية العامة خلال الجلسة نفسها، فإن المعونة الإنمائية الخارجية لا يمكن أن تسد الفجوة التمويلية الحالية، ولذلك، من المهم التشديد على العقبات التي تعترض التمويل المحلي. ووفقا لخطة العمل دون الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في منطقة البحر الكاريبي، فإن ضعف الضرائب على الممتلكات، الذي يعزى جزئيا إلى محدودية البيانات الحضرية ومحدودية قدرة رصد الإنفاذ، يقلص من إمكانية توليد إيرادات محلية. وقد دعمت هذه النتيجةَ أدلةٌ من بيرو، حيث يصعُب تمويل التنمية الحضرية بسبب عدم كفاية تحصيل الضرائب العقارية، بسبب السجلات العقارية الحضرية غير المحيّنة، والحسابات المستندة إلى قيم التعريفات.

15- ويشير العديد من البلدان أيضا إلى مسألة الافتقار إلى القدرات التقنية على أنها تشكل عقبة تعترض تحقيق مبادئ الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع. وبينما تملك البلدان المتقدمة عادة مخططاً حضرياً واحداً لكل 000 1 إلى 000 3 ساكن تقريبا، فإن البلدان النامية لا تملك عادة إلا مخططا واحدا لكل 000 80 ساكن تقريباً[7]. ويشار في خطة العمل دون الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في منطقة البحر الكاريبي إلى عقبتين رئيسيتين متمثلتين في الافتقار إلى المهنيين المدربين في مجال التخطيط الحضري والافتقار إلى البرامج ذات التركيز المتكامل على عمليات التخطيط المتعددة القطاعات والمتعددة المستويات من أجل التنمية المستدامة. وتدعم ذلك دراسة استقصائية أجريت في عام 2018 لمهنة الهندسة المعمارية في دول الكومنولث[8]، والتي وجدت نقصاً في القدرات المهنية الكافية، لا سيما في المجتمعات والدول الأكثر ضعفاً وتلك التي تشهد توسعاً حضرياً سريعاً.

16- ويشير استعراض للتقارير المرحلية الوطنية للخطة الحضرية الجديدة بوضوح إلى أن الضغوط الملحة الناجمة عن تغير المناخ والأزمات ذات الصلة قد تجاوزت قدرة الحكومات، مما أجبرها على الاستجابة والتفاعل دون قدرة كافية للتركيز على التنفيذ المنهجي للخطة. وعلى نحو ما نوقش خلال المنتدى الحضري العالمي الأخير، الذي عقد في كاتوفيتسه، بولندا، في عام 2022، وخلال الجمعية الثانية لموئل الأمم المتحدة التي عقدت في نيروبي في عام 2023، فإن تزايد نطاق الأزمات وتعقيدها يتطلب نهجا مبتكرا لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يغتنم فرصة الاستجابة للأزمات من أجل مزيد من التغيير التحويلي، كما تبين من خلال الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (COVID-19)[9].

(5) Environment, Territorial Planning and Housing Department of the Basque government, "Bultzatu 2050: urban agenda for the Basque Country". متاح على الرابط التالي: www.euskadi.eus/contenidos/informacion/bultzatu_2050/es_def/adjuntos/bultzatu_2050/agenda_urbana_en.pdf.

(6) Mathias Spaliviero and others, "Third national urban forum: Rwanda 2019, implementing the New Urban Agenda". متاح على الرابط التالي: gggi.org/wp-content/uploads/2019/03/FINAL-NUF_Rwanda_v06.pdf.

(7) موئل الأمم المتحدة، تقرير المدن العالمية لعام 2022: تصوير مستقبل المدن (نيروبي، 2022).

(8) Dik Jarman, Peter Oborn and Joseph Walters, "Planning for rapid urbanization: survey of the architectural profession in the Commonwealth", 2018. متاح على الرابط التالي: https://issuu.com/comarchitect.org/docs/caa_survey_of_the_architectural_pro/6.

(9) موئل الأمم المتحدة، المدن والجائحات: نحو مستقبل أكثر عدلاً واخضراراً وصحة (نيروبي، 2021).

17- ويشير *التقرير التوليفي للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023* إلى أن الجهود البطيئة والراكدة والمتدهورة في بعض الأحيان الرامية إلى تحقيق غايات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة تتفاقم بسبب تزايد عدم المساواة الحضرية والتفتت المكاني المتزايدين في جميع المناطق. وتقر استراتيجية السويد المحلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بأن عدم المساواة في المدن آخذ في الازدياد، في البلدان منخفضة الدخل وأيضاً في البلدان المرتفعة الدخل في أوروبا[10]. وهذا يتطلب مزيدا من التركيز على إيجاد حلول متكاملة أكثر فعالية من أجل التغلب على أوجه عدم المساواة هذه. ويستكشف موئل الأمم المتحدة الخيارات من خلال عمله المعياري والتنفيذي، مثل المبادرة الرئيسية بشأن التجديد الحضري.

خامساً- العقبات التي تعترض الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

18- تواجه البلدان والمدن عقبات كبيرة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنه. ولم يُقدِّم سوى 25 بلداً تقارير مرحلية عن تنفيذ الخطة أثناء دورة الإبلاغ السابقة 2018-2021 في الوقت المناسب للنظر في التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2022. وحتى آب/أغسطس 2023، قدم 40 بلدا تقارير مرحلية عن الخطة[11]، ورد العديد منها في الفترة بين إصدار التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2022 والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الخطة الحضرية الجديدة (انظر الشكل 2). وكما هو مبين في تقرير المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (HSP/HA.2/5)، يلزم اتخاذ إجراءات لزيادة الإبلاغ لدورة الإبلاغ المقبلة كمّاً ونوعاً.

الشكل 2 حالة الإبلاغ الحالية، حسب المناطق، في آب/أغسطس 2023

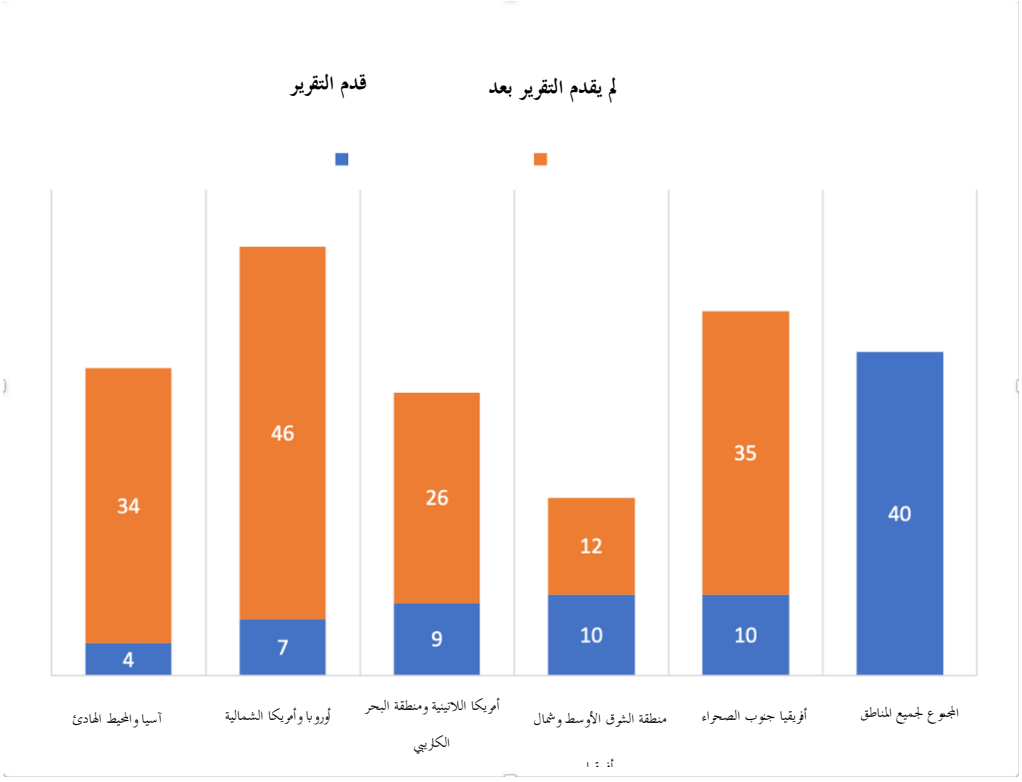

(10) Elin Andersdotter Fabre, *Local Implementation of the SDGs and the New Urban Agenda: Towards a Swedish National Urban Policy* (Global utmaning, 2017).

(11) انظر www.urbanagendaplatform.org/.

19- وتواجه البلدان العديد من العقبات المعروفة نفسها التي تحول دون الإبلاغ القائم على الأدلة على المستويين المحلي والوطني. وكشف تحليل لجهود الحكومات المحلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أن معظم الموظفين لديهم مهارات محدودة وتعوزهم القدرات لرصد الخطة الحضرية الجديدة والإبلاغ عنها بفعالية[12]، بالإضافة إلى غياب البنية التحتية للبيانات ذات الصلة التي تدعم جمع البيانات الحضرية ومعالجتها وتفسيرها وعرضها بصريا، لا سيما عندما تتسم بمستوى تصنيف عال.

20- وكما يوضح الإبلاغ عن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات ذات الصلة. وقد صُمّم الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية، الذي أقرته اللجنة الإحصائية في عام 2022، بهدف سد هذه الثغرات. وتتجه البلدان التي تستخدم مناهج ذات طابع محلي لجمع البيانات باستخدام نموذج المرصد الحضري، أكثرَ نحو الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة/أهداف التنمية المستدامة باستخدام بيانات أكثر حداثة ومصنفة على النحو المناسب[13]. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك رابط أعمق بين أهداف الخطة الحضرية الجديدة وأولويات الممارسين المحليين. وقد أعربت معظم مكاتب الإحصاء الوطني عن قلقها إزاء العدد الكبير من المؤشرات التي يتعين جمعها، على الرغم من عدم حدوث أي زيادة تقريبا في مستوى موارد تمويل العمل المتعلق بالبيانات في السنوات السبع التي تلت اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في عام 2016. وتُفاقم التحديات التي يطرحها التنسيق بين مختلف الشركاء في منظومة البيانات الحضرية، مثل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور، العبءَ المزدوج المتمثل في العدد الكبير من المؤشرات والنقص المستمر في التمويل.

21- وفي حين أن معظم التقارير المرحلية الوطنية وصفت أوجه التقدم في سياساتها الحضرية الوطنية، فإن عدداً قليلاً جداً من البلدان استخدم عملية الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة للشروع في سياساته الحضرية الوطنية أو تقييمها أو تحديثها. ودعت المبادئ التوجيهية للإبلاغ بالنسبة للخطة الحضرية الجديدة، وهي المبادئ التي وُضعت استجابة لقرار الجمعية العامة 256/71، إلى إشراك لجان الموئل الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية في الإبلاغ عن الخطة. ولكن، من بين البلدان التي قدمت تقارير وطنية، أفاد بلد واحد فقط بأنه يستخدم منتداه الحضري الوطني لاستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك رواندا، التي استخدمت منتداها الحضري الوطني الثالث في عام 2019 لاستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة[14].

22- ووفقا للحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية لعام 2021[15]، فإن 60 في المائة فقط من البلدان تعتبر السياسات الحضرية الوطنية أساسية لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة. بيد أن أنواع البيانات المتعلقة بالتحضر اللازمة لصياغة سياسة حضرية وطنية فعالة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية. وهذا يتيح وجود أوجه تآزر طبيعية بين عمليات السياسة الحضرية الوطنية والإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الإبلاغ تكون محدودة إذا لم يكن جزءاً لا يتجزأ من عمليات تساعد أصحاب المصلحة على التفكير فيما ينطوي عليه من رسائل والتعلم منها.

سادساً- دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

23- منذ عام 2016، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء في التعامل مع العقبات التي تعترض تعميم الخطة الحضرية الجديدة في السياسات وأطر التخطيط الوطنية ودون الوطنية، وفي ترجمة مبادئها إلى تأثير إيجابي على الناس والمجتمعات المحلية وفي الإبلاغ عن تنفيذها. ويتماشى ذلك مع قرارات الجمعية العامة وجمعية موئل الأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات العمل ذات الأولوية ذات الصلة، بما في ذلك الإسكان والمناخ وإضفاء

(12) موئل الأمم المتحدة، "من جدول الأعمال إلى العمل: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في السياقات العالمية" (يصدر قريباً).

(13) انظر https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/06/status_of_human_settlement_statistics.pdf.

(14) Mathias Spaliviero and others, “Third national urban forum: Rwanda 2019, implementing the New Urban Agenda”.

(15) انظر https://unhabitat.org/global-state-of-national-urban-policy-2021.

الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والمدن الذكية. كما يأخذ في الاعتبار التوصيات لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المبينة في تقرير المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (HSP/HA.2/5) المقدم في وقت سابق من عام 2023 خلال الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة.

24- وبغية التصدي للتحديات التي تعترض التعميم المحددة في هذا التقرير، سيركز موئل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مواءمة برامجه ودعمه التقني مع الأولويات المذكورة أعلاه، على أدوات وخدمات معيارية يسهل الوصول إليها وموضوعة في سياقها المحلي. ويشمل ذلك رقمنة أدوات التعلم عبر الإنترنت والمنتجات المرتبطة بها من أجل ضمان صلتها بالحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات، مع التركيز على الحكومات المحلية وممارسي التخطيط الحضري من أجل معالجة الانفصال بين المعرفة والممارسة على الصعد العالمي والوطني والمحلي. وسيواصل موئل الأمم المتحدة أيضاً الاستفادة من عمله بشأن السياسات الحضرية الوطنية من أجل النهوض بتعميم الخطة الحضرية الجديدة. ويعمل موئل الأمم المتحدة على وضع إرشادات جديدة بشأن كيفية استخدام المنتديات الحضرية الوطنية على نحو فعال لدعم الإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة.

25- ولا يزال تحديد ومعالجة ثغرات القدرات لدى كل من المؤسسات والأفراد، في كل من القطاعين العام والخاص، أمرا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات التي تطرحها ترجمة مبادئ الخطة الحضرية الجديدة إلى تأثير إيجابي على أرض الواقع. وسيواصل موئل الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجيته لبناء القدرات مسترشدا بالقرار 3/1 لجمعية موئل الأمم المتحدة بعنوان ''تعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030''. ويستند ذلك إلى جهوده الرامية إلى تعزيز الوعي والقدرات من خلال العديد من الوثائق والمنصات التوجيهية، مثل *الخطة الحضرية الجديدة المصورة (New Urban Agenda Illustrated)*[16]، و''قيادة التغيير: تقديم الخطة الحضرية الجديدة من خلال التخطيط الحضري والعمراني'' (Leading change: delivering the New Urban Agenda through urban and territorial planning)[17]، ومنصة الأجندة الحضرية[18].

26- وبغية مواجهة التحديات المتعلقة بالإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يعمل موئل الأمم المتحدة على إيجاد سبل لمواءمة أطر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والخطط العالمية الأخرى وتخفيف عبء الإبلاغ عن طريق تضمين خيار تقديم تحديثات بشأن التقارير الوطنية السابقة. وقد يشمل ذلك أيضاً توسيع نطاق تطبيق الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وسيقدم موئل الأمم المتحدة أيضاً إرشادات حول الطرق التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها استخدام تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والإبلاغ عن فوائدها، في تنفيذها للخطط العالمية الأخرى وإبلاغها عنها (مثل أهداف التنمية المستدامة، والاستعراضات الوطنية الطوعية، والمساهمات المحددة وطنياً، واتفاق باريس).

27- ويمكن كذلك تصميم الموقع الشبكي لمنصة الخطة الحضرية الذي أنشأه موئل الأمم المتحدة ليكون أداة يسهل وصول جميع أصحاب المصلحة الحضريين إليها واستخدامهم لها دعماً لتعميم الخطة الحضرية الجديدة في السياسات وأطر التخطيط الوطنية ودون الوطنية، وترجمة المبادئ إلى تأثير إيجابي على الناس والمجتمعات المحلية والإبلاغ عن تنفيذ الخطة. وتستضيف المنصة بالفعل قاعدة بيانات عن أفضل الممارسات، وتوفر إمكانية الوصول إلى الأدوات والإرشادات، وموقع موئل الأمم المتحدة للتعلم، وتقارير متعددة عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي تشاركها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون. وسيواصل موئل الأمم المتحدة تطوير منصة الخطة الحضرية، باستخدام التمويل المخصص، لتكون بمثابة أداة سهلة الاستخدام لتبادل المعارف والتعلم والإبلاغ.

(16) انظر https://unhabitat.org/the-new-urban-agenda-illustrated.

(17) انظر https://unhabitat.org/leading-change-delivering-the-new-urban-agenda-through-urban-and-territorial-planning.

(18) انظر www.urbanagendaplatform.org/.

سابعاً- خريطة الطريق إلى الاستعراض المقبل الذي يجري كل أربع سنوات لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في عام 2026

28- على نحو ما هو مبين في الخطة الحضرية الجديدة، يمثل استعراض الخطة الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2026 استعراض منتصف مدة، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل تقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة منذ اعتمادها، وتحديد المزيد من الخطوات لمعالجتها. لذلك سيتعين أن يعتمد الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2026 على بيانات وأدلة أكثر تفصيلاً لتقييم التقدم المحرز في الخطة الحضرية الجديدة، فضلا عن دمج النتائج المستخلصة من التقييم إذا كانت هناك حاجة إلى تصحيح المسار في أهداف أو مسارات الخطة.

29- وستتألف الأعمال التحضيرية للاستعراض المقبل الذي يجري كل أربع سنوات للخطة الحضرية الجديدة في عام 2026 من أربع مراحل متباينة، تبدأ بفترة سنتين يتم خلالها جمع المعلومات من مصادر المدخلات الستة، المحددة في منهجية الإبلاغ المبينة أدناه (انظر الشكل 3). وبالإضافة إلى التقارير الوطنية والإقليمية، سيعتمد استعراض عام 2026 على مصادر مثل قاعدة البيانات الحضرية العالمية المرتبطة بالإطار العالمي للرصد الحضري، والتقارير والممارسات المشتركة بشأن منصة الخطة الحضرية، والمدخلات من جميع أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية. وبعد الفترة المشمولة بالتقرير، ستستخدم هذه المدخلات للاسترشاد بها في صياغة تقريرين: تقرير موسع يقدم نظرة عامة عالمية، واتجاهات هامة وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ونسخة رسمية أكثر إيجازاً لتقرير الأمين العام في عام 2026.

الشكل 3 - ستة مسارات لاستراتيجية الإبلاغ

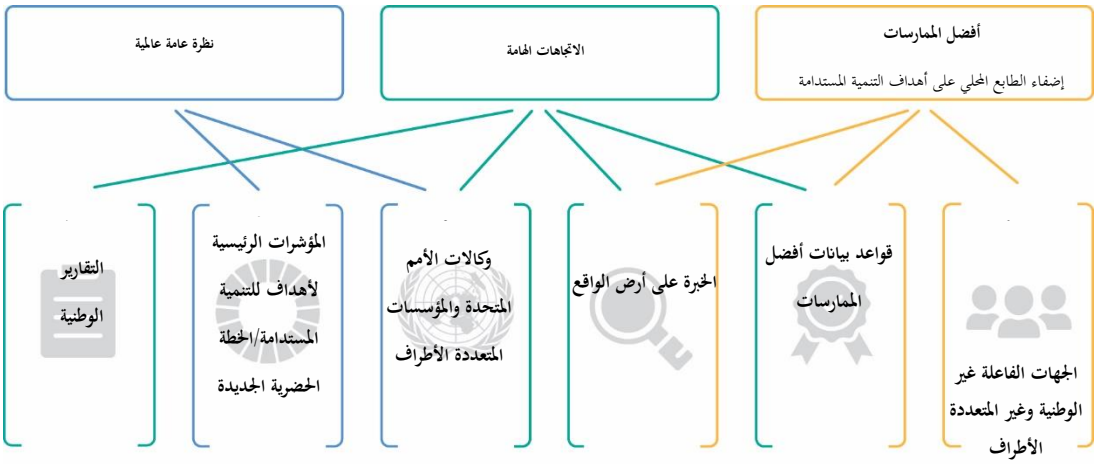

30- علاوة على ذلك، ستُطبق دورة الإبلاغ لعام 2026 نهجاً تدريجياً ومفتوحاً وشفافاً للإبلاغ يتم من خلاله إجراء التحليل والمشاركة مع أصحاب المصلحة والشركاء على طول المسارات الستة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بدءاً من عام 2023. ويعني ذلك ضمناً أن الأحداث الهامة والمحافل المتعددة الأطراف ينبغي أن تتيح من الآن وحتى نهاية دورة الإبلاغ فرصاً مناسبة للإبلاغ عن الخطة الحضرية الجديدة. وعلاوة على ذلك، يشجع موئل الأمم المتحدة على تقديم تحديثات موضوعية للتقارير المرحلية الوطنية التي سبق تقديمها. وقد حُدد الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية التي سيُنظر فيها من أجل التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2026 في الربع الثالث من عام 2025.

ثامناً- استنتاجات

31- يواجه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة عددا كبيرا من العقبات على نحو ما هو مبين في هذا التقرير. والحاجة الملحة للتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والفوائد المترتبة عليها أمر معترف به تماماً. فخلال الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، تحدث أكثر من 40 في المائة من الممثلين من كل من منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في بياناتهم التي أدلوا بها في الجلسات العامة، عن التحديات التي يواجهها تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

32- وعلاوة على ذلك، تم التعهد، خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بالتزامات كبيرة بالعودة إلى المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. واستُمدت خمسة مجالات التزام من بيانات 87 دولة عضواً، ورُفع مستوى سبع توصيات بشأن العمل والتوجيه السياساتي (انظر الوثيقة HSP/HA.2/5). وتمثل هذه التوصيات توجيهات هامة من أجل تعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتأثيرها.

33- وتتطلب معالجة العقبات التي تعترض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، المبينة في هذا التقرير، مبادرات واسعة النطاق وموجهة على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني. ويؤدي موئل الأمم المتحدة دوراً مركزياً في هذا الصدد، مستفيداً من دعمه الحالي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومع ذلك، فإن العقبات كثيرة وكبيرة، وهو ما يبرز ضرورة زيادة دعم موئل الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في كل من الخطة الاستراتيجية الحالية (حتى عام 2025) وما بعدها (2026-2029). وتنبع هذه الضرورة من الحاجة الماسة إلى تسريع التقدم فيما يتعلق بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. إن تعزيز التقدم المحرز في الخطة الحضرية الجديدة، باعتبارها إطار التنفيذ الرئيسي، يعني أيضاً تسريع الجهود لتحقيق الهدف 11 مع تمكين تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.